

خالد فرّاج

نابلس.. بين سندان الاحتلال ومطرقة الفلتان الأمني

على غير العادة تبدو حركة السير، بعد أكثر من ساعة من الانتظار، أكثر انتظاماً وأقل اكتظاظاً بعد حاجز حوارة الذي يدخل الزائر مدينة نابلس عبره، والذي يعتبر الحدود الجنوبية للمدينة ويفصلها عن وسط الضفة الغربية وجنوبها. ويقع إلى يمين ما كان يعرف في زمن الاحتلال بمقر الحاكم العسكري، وفي زمن السلطة بالمقاطعة التي أصبحت الآن أثراً بعد عين بعدما دمرتها آلة الحرب الإسرائيلية مرات عديدة كان آخرها في تموز/ يوليو 2006، مستغلة انشغال الإعلام والرأي العام بما يجري على الحدود الشمالية في لبنان.

قرب ما كان يسمى المقاطعة نصبت قوات الشرطة الفلسطينية، ترافقها دورية من قوات حرس الرئيس، حاجزاً لها. وثمة ضابط من الشرطة وآخر من الحرس الرئاسي، وبمنتهى الأدب واللباقة، يتفقدان أوراق تسجيل السيارة وتأمينها تنفيذاً لما يعرف في مدينة نابلس وباقي المناطق الفلسطينية الخاضعة لسيطرة السلطة الفلسطينية بالحملة الأمنية (إزالة جميع المظاهر غير القانونية).

ويبدو أن هذه المظاهر، بحسب اعتقاد كثير من الفلسطينيين، تتجسد في السيارات غير القانونية التي تقسم قسمين: الأول هو تلك السيارات التي لم تجدد وثائق تسجيلها وتأمينها ولا تفحصها سنوياً الجهات المختصة، والثاني هو السيارات المسروقة (وهي تجارة نشطة خلال أعوام الانتفاضة) التي جاءت في معظمها من الأراضي الإسرائيلية. لهذا السبب بدت حركة السير منتظمة من دون زحمة مرور. فأصحاب السيارات المسروقة لن يخرجوا بسياراتهم ما دامت الحملة الأمنية متواصلة. ومن يخرج تصادر سيارته ويدفع غرامة مالية وربما يودع السجن.

عدا الانتشار الواسع لقوات الشرطة الفلسطينية في محاور الطرق وأحياناً في الأزقة، أكثر ما يلفت النظر في هذه المدينة القديمة، التي لم تنفض غبار الحرب عنها بعد بسبب الزائر الدموي الذي لا تكاد تمر ليلة من دون أن يقتحمها ويقتل ويعتقل ويهدم بيوتها الجميلة، الشعارات الجدارية الوطنية المخطوطة بأجمل الخطوط العربية، إضافة إلى صور شهداء المدينة التي تملأ جدران البيوت والمحال التجارية.

عدد شهداء المدينة المنكوبة بالفلتان وغزوات الاحتلال الليلية تجاوز 527 شهيداً، بحسب معطيات وزارة شؤون الأسرى، بينما قارب عدد أسرى المدينة الذي يتغير بشكل يومي، بحسب المصدر نفسه، نحو ألفي أسير بين موقوف ومحكوم ومعتقل إداري. وهذا الرقم لا يشمل المعتقلين في مراكز التوقيف ومعسكرات الجيش الذين اعتقلوا للتو.

ربما كان كل شيء على ما يرام صبيحة ذاك اليوم المشمس. فالحركة التجارية بدت نشيطة أول وهلة في "الدوار"، أي في مركز المدينة حيث تتقاطع وتتداخل المدينة القديمة مع المدينة الجديدة؛ فالمركز التجاري الحديث الذي شيده البلدية ذات الأغلبية الحمساوية لم يستكمل حتى اللحظة نتيجة الضائقة المالية، والحركة التجارية لا تتجاوز شراء الخضروات وبعض المستلزمات الأساسية للبيت.

حصار بالحواجز والمستعمرات

وفلتان أمني

نابلس محاصرة بنحو 18 حاجزاً وساتراً ترابياً، أبرزها حاجز حوارة عند المدخل الجنوبي للمدينة، وحاجز بيت إيبا شماليها، وحاجز عصيرة الشمالية شرقيها، وحاجز بيت فوريك شماليها أيضاً. كما أنها محاصرة بنحو 48 مستعمرة؛ وهذا الحصار مستمر منذ أكثر من ستة أعوام، الأمر الذي أفقد كثيرين من السكان مراكز عملهم نتيجة إغلاق عدد من المصانع والورش والمؤسسات.

ليس الاحتلال وحده من يعكر صفو الحياة في هذه المدينة المنكوبة؛ فهي تأن تحت وطأة من الفوضى والفلتان الأمني اللذين حصدا أرواح كثير من أبنائها ومزق النسق الاجتماعي العام. ونابلس، المعروفة بأنها مدينة العائلات الكبيرة المتضامنة اجتماعياً، والعاصمة الاقتصادية للأراضي الفلسطينية قبل سنة 2000، صمدت وسطرت ملاحم المواجهة في الانتفاضة الأولى، وكانت المستهدفة بشكل استثنائي ومتواصل من الاحتلال الذي دمر العديد من مبانيها ومؤسساتها ومقار الأجهزة الأمنية. وما هي اليوم تعيش حالة من الفوضى العارمة.

لقد اعتبر قادة الجيش الإسرائيلي والقادة السياسيون في إسرائيل نابلس عاصمة "الإرهاب" الفلسطيني، بينما اعتبرها آخرون عش "الانتحاريين"، وهما من المسميات التي روجها الإعلام الإسرائيلي والإعلام المناصر له في العالم.

إن اجتياح نيسان/أبريل قوض المؤسسة الأمنية الفلسطينية بشكل كبير وأضعف قدرتها على فرض القانون، الأمر الذي أدى تلقائياً إلى بروز قوى جديدة، منها الجماعات المسلحة المنتمية إلى فصائل العمل الوطني التي احتلت دوراً كمصدر للقوة في مناطق السلطة الفلسطينية. كما أن كثيرين من الأفراد احتموا بعائلاتهم التي بدورها شكلت مصدراً آخر للقوة في المجتمع الفلسطيني. أمّا المصدر الثالث للقوة فهو عملاء الاحتلال الذين انتعش دورهم التخريبي إلى حد كبير، لكن بشكل غير معلن وتحت مسميات متعددة.

الفلتان الأمني لا يقتصر على مدينة نابلس وحدها؛ فهو يعم الأراضي الفلسطينية برمته، وتحديداً في مراكز المدن الكبيرة. واللافت أن ظاهرة الفلتان الأمني أصبحت الموضوع الذي تعالجه الصحافة الفلسطينية بشكل يومي. فعلى سبيل المثال ظهرت الصحف الفلسطينية الثلاث في 9 أيار/مايو 2007 بعناوين رئيسية على صدر صفحاتها الأولى تبدو كأننا نعيش في بلد تستفحل فيه الجريمة ولا يعاني احتلالاً يدمر نسقه الاجتماعي والسياسي والاقتصادي؛ فقد كان عنوان صحيفة "القدس" في ذلك اليوم: "الكشف عن جريمتي قتل بقصد السرقة، وأب يبيع طفلي (13 و15 عاماً) لشقيقين (23 و25 عاماً)!!" أمّا العنوان الفرعي فكان: "في ظل استمرار حالة الفلتان الأمني في القطاع مقتل سيدة وإحراق جمعية خيرية وسرقة سيارة ضابط في الأمن الوطني". وأمّا صحيفة "الحياة الجديدة" فكان أحد العناوين الرئيسية: "حدث في رام الله: مواطن يبيع طفلي، وعمليات قتل من أجل المال واختلاس". بدورها صحيفة "الأيام" وضعت في الجانب الأيسر: "فجر اليوم نابلس: مقتل مواطن برصاص مسلحين مجهولين". أمّا الخبر الرئيسي الذي تم وضعه في إطار ملون فقد كان: "كيف باع والدان ابنتيهما القاصرتين في رام الله؟! وتفاصيل جديدة عن جريمة قتل التاجر المقدسي".

ثلاثة أنواع من السلطات

عند أحد مداخل البلدة القديمة التقيت المواطن حسام الرزة (50 عاماً) الذي خرج حديثاً من سجون الاحتلال بعد اعتقال إداري دام أكثر من ثلاثة أعوام. قال: إننا في نابلس نعيش تحت ثلاثة أنواع من السلطات: الأولى سلطة الاحتلال الذي يدهم المدينة بشكل شبه ليلي؛ الثانية السلطة الوطنية الفلسطينية التي لا تستطيع حمايتنا من الأولى؛ الثالثة سلطة المسلحين من الفصائل المتعددة، وهم مسلحون مجهولون الانتماء ينتحلون أسماء لمجموعات مسلحة مقاومة للاحتلال.

يعتقد الرزة أن ما هو موجود في نابلس خاصة، وفي باقي الأراضي الفلسطينية عامة، ليس فلتاناً أمنياً وإنما هو فلتان سياسي. ويستطرد قائلاً إن حركة "فتح" تستطيع خلال أيام ضبط الحالة الداخلية في الأراضي الفلسطينية، لكنها تستفيد بشكل مباشر من وجود المسلحين التابعين لها في مواجهتها المتوقعة في أي لحظة مع حركة "حماس".

في الحمام التركي في البلدة القديمة، الذي يعود تاريخه إلى نحو أربعين عاماً، التقيت المطارد أبو عمار (35 عاماً)، قائد "كتائب العودة طلائع الجيش الشعبي" التابعة لحركة "فتح"، الذي قال: الكتائب تشكلت من الفصائل الفلسطينية كلها، وتعتبر أنبل ظاهرة في التاريخ الفلسطيني، ولن نسمح لأحد بتشيوها، وليس لها أي علاقة بأحداث الفلتان الأمني؛ فعندما أطلقت الأجهزة الأمنية حملتها في بداية أيار/مايو 2006 تم تنسيق هذه الحملة مع قادة الكتائب، لكن ما يحدث هو أن الأجهزة الأمنية لا تستطيع تنفيذ الحملة بطريقة شاملة، ولا يأبهون للمواطن المسكين وإنما يستهدفونه بفرض الغرامات والاعتقال ومصادرة مصدر قوته.

يضيف أبو عمار: على سبيل المثال ضبطت الشرطة الفلسطينية سيارة محملة بالمواد الغذائية الفاسدة، ولم نسمع بأنها اتخذت إجراء بحق المصنع المنتج والسيارة والسائق، مشيراً إلى أن توقيت الحملة الأمنية ليس ملائماً نظراً إلى الأوضاع الاقتصادية التي يعيشها المواطن الفلسطيني الذي لا يستطيع تأمين قوت عائلته، وبالتالي لا يستطيع تسديد الغرامات التي تفرضها الأجهزة الأمنية عليه. ويتابع: السلطات الإسرائيلية ما زالت، وبشكل يومي، تجتاح المدينة وتعيث فيها فساداً، وأصحاب بسطات الخضروات المطالبين من الشرطة بعدم البيع في مركز البلد يتعرضون لإتلاف خضرواتهم من جانب القوات الإسرائيلية. وبالتالي فإن فقراء البلد يواجهون معاناة مضاعفة

وهذا لا يمكن القبول به، وعليه أطالب السلطة بوقف الحملة الأمنية وإعادة إطلاقها مع تحديد أهدافها وبالتنسيق الكامل مع فعاليات المدينة كافة.

طالبنا دائماً، عندما كان يتم الحديث عن حلول سياسية، بإدراج قضية المطاردين في سلم أولويات المفاوضات التي كان يجريها مسؤولو السلطة مع الجانب الإسرائيلي، لكن لا حياة لمن تنادي. هذا ما قاله أبو عمار الذي ما زالت آثار رصاصة أصيب بها في سنة 2003 ظاهرة على وجهه. إن مطالبتي بحل قضية المطاردين ليست خوفاً من الشهادة أو الاعتقال، فهذا مصير كل مناضل، لكنهم عندما يتحدثون في كل مرة عن عملية سلمية لا بد من إدراج قضيتنا وقضية الأسرى في رأس جدول أعمالهم.

أما قيس، الذي التقيته أيضاً في الحمام التركي، وهو يعمل تاجراً، فقال إن السلطة الفلسطينية بمختلف أجهزتها ساهمت في تعزيز حالة الفوضى والفلتان الأمني في المدينة مقارنة بالانتفاضة الأولى بالثانية، إذ سادت خلال الانتفاضة الأولى روح التسامح والتضامن الاجتماعي وأصبح المسلحون من مختلف التنظيمات مصدر التنفيذ والتشريع والقضاء في المدينة، في حين يترك المواطن الفقير لمصيره من دون أن يساعده أحد في هذه المرحلة، على الرغم من كون السلطة مسؤولة عن أمنه ورزقه. فرجال السلطة يختبئون في مقارهم ولا يستطيعون الخروج منها عندما تقتحم القوات الإسرائيلية المدينة، ولا يطلقون رصاصة واحدة نحوها. وفي الصباح، وبعد خروج القوات الإسرائيلية، ينتشرون في المدينة ويقيمون الحواجز في الشوارع. ويتساءل قيس ما هو المطلوب من المواطن العادي، وكيف يستطيع المواءمة بين الاثنين؟ ويجيب: على السلطة أن تتحمل مسؤوليتها عن حماية المواطن، وألا ترهقه بالغرامات والإجراءات العقابية.

ماذا تقول الشرطة؟

في مبنى الشرطة الذي شيدته سلطات الانتداب البريطاني في عشرينيات القرن الماضي مقرراً للشرطة الإنكليزية، واستخدم فيما بعد مقرراً للشرطة الأردنية ثم الإسرائيلية فالفلسطينية، التقيت العقيد يوسف عزريل قائد شرطة محافظة نابلس الذي أمضى تسعة أعوام في سجون الاحتلال في إبان الانتفاضة الأولى. وقد استهل عزريل حديثه بتنبهيه إلى عدم الوقوع في شرك تحميل كل شيء للاحتلال. فالاحتلال، كما قال، لا يطلق النار على المصارف، ولا يمنع الطلبة الجامعيين من أن يعيشوا حياة جامعية إسوة بزملائهم في الجامعات الأخرى. كما أنه لا يتحرش بالفتيات في المدينة، مضيفاً أن كثيراً من المظاهر التي تدرج تحت مسمى الفلتان الأمني يقع على عاتق المجتمع ومؤسساته، وليس الاحتلال بالضرورة سببه المباشر. وكى نشخص الأمور بشكل علمي وعملي علينا تحديد المسؤوليات بشكل مباشر؛ فالمسألة الأمنية الداخلية لا يمكن معالجتها بمعزل عن قرار سياسي من أعلى المستويات، وهذا ما ينقصنا في هذه الحملة وفي مهنتنا برمتها. لكن مع ذلك، يتابع العقيد يوسف، حققت الحملة في أيامها الأولى نتائج ملموسة على الأرض. فقد قرأت في صحيفة "يديعوت أحرونوت" العبرية أن المعلومات الاستخبارية الإسرائيلية انخفضت 60% بفعل الحملة الأمنية التي شلت، بدورها، حركة المخبرين والعلماء في المدينة، كما أن مجرد استمرار الحملة يساعد إلى حد كبير في الحد من ظاهرة السيارات المسروقة التي تعتبر، بطريقة أو بأخرى، أداة للموت في شوارع المدينة.

وعن الاتهامات الموجهة إلى الأجهزة الأمنية بشكل عام، وإلى جهاز الشرطة بشكل خاص، أفاد العقيد يوسف بأن هناك فهماً مغلوفاً فيه لدور جهاز الشرطة؛ فهو جهاز تنفيذي ينفذ قرارات المحاكم، ولا يستطيع قانونياً احتجاج الشخص أكثر من أربعة أيام ومن ثم يحيله على النائب العام. وعن سيارة اللحوم قال إن الشرطة تحفظت تجاه السيارة والسائق والمصنع بعد أن حققت مع جميع الوزارات ذات الشأن، وأحالت القضية على النائب العام لينتهي دورها بعد ذلك. كما أن هناك كثيراً من القضايا التي أحلناها على النائب العام وانتهت علاقتنا كجهاز تنفيذي بها.

وقال العقيد عزريل، في معرض رده على الانتقادات الموجهة إلى الشرطة عن اقتصار الحملة على مصادرة السيارات المسروقة: إن هذه البداية وهي إجراء وقائي، لكن هناك قضايا كثيرة نعمل على معالجتها، مثل الاغتصاب والسرقعة والتسبب بالاغتيالات التي تنفذها القوات الإسرائيلية والتي تدرج بمجملها في إطار الحملة الأمنية التي تحتاج إلى تضافر جميع الجهود لحمايتها واستمرارها. فنحن لا يوجد لدينا معايير متباينة، ونحاول قدر الإمكان تلبية حاجات المجتمع الأمنية. وأضاف أن لديه من قوى الشرطة ما يكفي للسيطرة على الضفة الغربية واجتثاث جميع مظاهر الفوضى والفلتان الأمني على نحو يعيد الأمل إلى الناس. لكن في ظل غياب قرار

سياسي من أعلى مستوى في السلطة الوطنية الفلسطينية، وتعدد المرجعيات التنظيمية والعائلية، وفي ظل الخلط المغلوط فيه بين بندقية المقاومة وبندقية الفوضى، وعدم توضيح المعايير والمفاهيم بين البندقيتين اللتين يجب على واحدة منهما ألا تظهر إلا في مقاومة الاحتلال وليس في الشوارع والأزقة وفي الأعراس، تبقى يديّ، كقائد للشرطة، مقيدتين، ويبقى عملنا محفوفاً بالمخاطر.

توحيد الأجهزة الأمنية

ما يجب عمله على وجه السرعة، بحسب العقيد يوسف، توحيد الأجهزة الأمنية وصوغها من جديد، وعدم إضفاء أي لون سياسي عليها، وتركها تعمل بعيداً عن السياسة وخلافات السياسيين. ويتابع: في واقع الأمر لا بد من التذكير بأن رجال الشرطة، كما معظم الموظفين في القطاع العام، لم يتقاضوا رواتبهم منذ نحو سنة. وما يتقاضاه الشرطي مجرد سلف لا تسد رمقه. كما لا بد من التذكير بأن رجال الشرطة يتعرضون لإطلاق نار من مسلحين مجهولين أو غير مجهولين، ومن خارجين على القانون، يتعاملون مع رجال الشرطة على خلفيات ثأرية كونهم قاموا بواجباتهم التي لم ترض بعضهم بل مست مصالحه، وبالتالي وضعوا الشرطة ضمن دوائر استهدافاتهم الإجرامية. ولا بد أيضاً من التذكير بأن العاملين في الشرطة الفلسطينية تُشَلُّ مهماتهم عندما تقتحم القوات الإسرائيلية مناطق نفوذهم وعملهم، ولا يستطيعون ملاحقة الجناة في بعض المناطق التي تعتبر خارج نطاق سيطرتهم وخاضعة للسيطرة الأمنية الإسرائيلية؛ فهيبة رجل الشرطة في ظل كل ما ذكر من أوضاع لا تساعد على الوفاء بالتزاماته الوطنية والوظيفية، وتتيح للخارجين على القانون العبث في المجتمع وتهديد أمنه.

ويبقى سؤال سكان جبل النار، إلى متى سنبقى ضحايا الفلتان الأمني والاحتلال؟ من دون جواب. ▀

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx